المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية - مفتاح

# مخرجات ومداخلات مؤتمر:
# "تحديات في علاقات النظام السياسي الفلسطيني"

(تشرين الثاني 2024)

عقدت المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية "مفتاح"، الأربعاء (20 نوفمبر/ تشرين الثاني 2024)، مؤتمراً حوارياً بعنوان "تحديات في علاقات النظام السياسي الفلسطيني"، وذلك في قاعة مبنى الهلال الأحمر في مدينة البيرة وبتقنية "المدمج"، أكد المتحدثون فيه أهمية وضوح العلاقة بين منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية، وضبط العلاقة بينهما، وكذلك ضرورة تفعيل الأدوات المختلفة لمساندة وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا".

وهدف المؤتمر إلى تسليط الضوء على التحديات التي تواجه النظام السياسي الفلسطيني في ظل تصاعد الأحداث السياسية والإنسانية، بعد تولي الحكومة الإسرائيلية السابعة والثلاثين برئاسة بنيامين نتنياهو في أواخر عام 2022.

وجمع اللقاء الموسع مجموعة من الخبراء والمفكرين والمحللين وشخصيات سياسية ووطنية، ومؤسسات رسمية، وبعثات دبلوماسية، ومنظمات أهلية ودولية، وطلبة جامعات.

وسلط اللقاء الضوء على القضايا الملحة والمهمة جداً في المسار السياسي الفلسطيني، خاصة في ظل مرحلةٍ تشهد متغيرات سياسية في ظل عدوان الإبادة الجماعية على الشعب الفلسطيني، خاصة في قطاع غزة.

وسعت "مفتاح" من خلال هذا اللقاء إلى مناقشة مسارات عملية ومقترحات تساهم في بلورة رؤية فلسطينية مشتركة لمواجهة بعض التحديات على مستوى العلاقات الداخلية الفلسطينية ما بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية والعلاقات مع المنظمات الدولية، وكذلك لمواجهة الهجمة الإسرائيلية التحريضية على "الأونروا".

**الجلسة الأولى** (رؤية المجتمع المدني حول التحديات التي تواجه النظام السياسي الفلسطيني

- توطئة تحليلية حول إشكالية العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية (د. علي موسى)
- تحليل تاريخي لمسار السلطة الوطنية الفلسطينية وتحولاتها منذ عام 1988 (د. عزمي الشعيبي)
- تحولات في النظام السياسي الفلسطيني وخيارات تجسيد الدولة في ظل المتغيرات (أ. جهاد حرب)
- الإشكالية الرئيسية في الاستراتيجيات التي اتُّبعت لتحقيق تسوية سياسية مع إسرائيل (أ. خليل شاهين.)

**كلمات افتتاحية**

- المنظمة هي الحامية لحقوق الشعب الفلسطيني ومصدر تثبيت هويته الوطنية– د. حنان عشراوي
- القضية الفلسطينية تمر بأخطر لحظة تاريخية منذ النكبة – د. تحرير الأعرج

**الجلسة الثانية:** تحديات علاقة النظام السياسي مع المنظمات الدولية (العلاقة مع وكالة الغوث)

- مخططات إسرائيل بحق الأونروا تهدف للقضاء على حق العودة للاجئين الفلسطينيين (أ. ناصر الريس)
- الأونروا تواجه إبادة جماعية تتطلب تحركاً دولياً فورياً – جميل سرحان
- استهداف قضية اللاجئين و"الأونروا" يجري ضمن سياق سياسي أوسع مرتبط بمراحل إدارة الصراع (أنور حمام)
- قرار حظر "الأونروا" انتهاك صارخ لسيادة الشعب الفلسطيني ويهدف لتصفية حق العودة (أ. تمارا تميمي)

قُدمت مجموعة من المداخلات في المؤتمر الذي ركز على محورين أساسيين هما: "العلاقة المؤسسية بين السلطة الوطنية الفلسطينية ومنظمة التحرير" (الجلسة الأولى)، و"علاقة النظام السياسي مع المنظمات الدولية مع التركيز على نموذج (الأونروا)" (الجلسة الثانية).

جاء المؤتمر بالتزامن مع ما يشهده الوضع الفلسطيني العام من تصاعد ملحوظ في الانتهاكات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني، حيث تزايدت أعمال العنف والممارسات الاستيطانية، بالإضافة إلى الهجمات العسكرية على قطاع غزة منذ أكتوبر 2023 والتي تمثل جريمة إبادة جماعية بحق الفلسطينيين، وفي المقابل، تعمل الحكومة الإسرائيلية على تقويض السلطة الفلسطينية عبر تدمير مقوماتها المالية والسياسية، وتصنيف فصائل منظمة التحرير والحركات الوطنية الفلسطينية كإطار إرهابي، وهو ما يهدد استقرار النظام السياسي الفلسطيني.

وناقش المؤتمر الهجمات الإسرائيلية المستمرة على المؤسسات الفلسطينية الرسمية والدولية، بما في ذلك وكالة غوث وتشغيل اللاجئين "الأونروا".

# المنظمة هي الحامية لحقوق الشعب الفلسطيني ومصدر تثبيت هويته الوطنية

د. حنان عشراوي / رئيسة مجلس الإدارة

أرحب بالحضور الكريم، وأود التأكيد أن "مفتاح" تفتح أبوابها دائماً للجميع لتبادل الآراء وطرح وجهات النظر، وهناك أهمية للتفاعل الفكري والسياسي والمجتمعي للتوصل إلى رؤى مشتركة لمواجهة التحديات التي تهدد القضية الفلسطينية وللنهوض بالمجتمع داخلياً.

ما يجري في غزة يفوق كل وصف من حيث مستوى الإجرام والإبادة التي تُمارَس بحق المدنيين، فما يحدث يعكس تطهيراً عرقياً مبرمجاً يتم بمرأى ومسمع من العالم، دون أي تدخل جاد لوقف هذه الجرائم، لكن رغم هذه الجرائم، سنبقى صامدين وسنبقى.

منظمة التحرير الفلسطينية ليست مجرد رمز، بل هي الحامية لحقوق الشعب الفلسطيني ومصدر تثبيت هويته الوطنية، والمنظمة منذ نشأتها، تمثل نقطة القوة الفلسطينية الجامعة والقادرة على اتخاذ قرارات سياسية فاعلة، إلا أنها تعرضت لعملية إضعاف ممنهجة خلال السنوات الأخيرة.

هذا الإضعاف لم يأتِ فقط نتيجة تدخلات خارجية، بل أيضاً من خلال خطوات داخلية تمثلت في سلب القرار السياسي من اللجنة التنفيذية، وإضعاف مؤسسات مثل المجلسين الوطني والمركزي، وهناك تقلب للعضوية داخل هذه المؤسسات وتغيرها المستمر.

كان الاستلاب الداخلي للقرار السياسي في المنظمة، واستبداله بالتركيز على السلطة الوطنية الفلسطينية كجهاز خدمي بدلاً من البعد السياسي، وهذا يعد خطوة خطيرة.

أمام ذلك لا بد من استنهاض دور منظمة التحرير وإعادة ضبط علاقتها بالسلطة الوطنية، فالسلطة شُكّلت لتكون إحدى أذرع المنظمة وليس العكس، والتصويب يتطلب خطوات عملية للخروج من دائرة الشعارات والبدء بتحقيق تغييرات فعلية.

بالحديث عن علاقة النظام السياسي الفلسطيني مع المنظمات الدولية، "الأونروا نموذجاً"، ما أريد التأكيد عليه هو أهمية دور وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا"، فالهجمة المتواصلة على "الأونروا" تهدف إلى إلغاء حق العودة وإنهاء قضية اللاجئين الفلسطينيين.

إسرائيل تسعى منذ البداية إلى محو وجود "الأونروا" باعتبارها شاهداً دولياً على حقوق اللاجئين، وهذه المحاولات تأتي بدعم وتواطؤ دوليين، حيث تحاول إسرائيل التلاعب بالمؤسسات الدولية لإلغاء قضية اللاجئين الفلسطينيين، وإسرائيل تمردت على القانون الدولي وانتهكت كافة الحقوق الفلسطينية دون أي رادع أو عقاب.

هناك ضرورة ملحّة لتفعيل وتطوير نهج النظام السياسي الفلسطيني في التعامل مع المؤسسات الدولية، مع التركيز على تعزيز العلاقات وبناء جسور التواصل مع حلفاء الشعب الفلسطيني.

# القضية الفلسطينية تمر بأخطر لحظة تاريخية منذ النكبة ما يتطلب الوحدة وبذل الجهود لمواجهتها

د. تحرير الأعرج
المديرة التنفيذية

"الوعي بخطورة اللحظة التاريخية"... هذه هي الكلمات المفتاحية لمواجهة الأخطار الوجودية التي تهدد الشعوب الحرة في رحلتها الطويلة من أجل الحرية. حين نقول: لحظة تاريخية. فهي بالفعل مجرد لحظة في عمر الزمان، ربما لا تقاس بطولها، ولكن بثقلها وخطورة ما تحمله من تداعيات تاريخية ووجودية، إن مرّت أو قُدّر لها المرور في غفلة من أصحاب الحق، أو إن مرّت بعلمهم ولكن دون إرادة سياسية منهم لكبحها ومجابهتها.

تمر القضية الفلسطينية حالياً بأخطر لحظة تاريخية منذ نكبة عام 1948، ما يجري هو حرب إبادة تُمارس على الشعب الفلسطيني في بث حي ومباشر، وعلى مسمع العالم ومرآه، دون أي تحرك عالمي جاد لوقف نزيف الدماء التي تُسفح يومياً على مذبح الحرية، فيما يمضي الاحتلال الإسرائيلي قدماً بمخططاته.

الحضور الكريم، إن خطة إلغائنا لم تعد همساً في الغرف المغلقة، أو أحاديث خفية في كواليس السياسيين، ولكنها مخطط واضح وفج كفجاجة الاحتلال، وهو يسطو على الحق الفلسطيني غير آبه بأحد، حيث تتمادى حكومة الاحتلال الأشد يمينية وتطرفاً في غيها، من أجل الحسم وتصفية القضية بخطى واضحة، كان آخرها إعلان فرض الاحتلال سيادته على الضفة الغربية في ظل تغيرات دولية تزيد من شراهته للسطو على الأرض وتهجير الإنسان وتزييف السردية التاريخية حول أصل الصراع وحقيقته.

يصادف هذا وصول إدارة أمريكية جديدة للحكم والتي تتساوق تماماً مع مشاريع الاحتلال وتدعم سياساته التصفوية، وتبشر بذلك قبل أن تضع قدمها في البيت الأبيض، وتنتقي شخوص إدارتها على أساس ولائها للاحتلال، ذلك كله في ظل غياب الدعم العربي الواضح، وكل ذلك بهدف تصفية القضية الفلسطينية بشكل كامل.

أمام هذه التطورات الخطيرة، يصبح السؤال الآن: أين هي خطة صاحب الحق الأصيل! أين خطتنا نحن! لا بد من التحرك الفلسطيني الفوري لمواجهة هذه اللحظة التاريخية المصيرية، إذ تستدعي استجابة خلاقة وواعية تتسم بالجرأة والإبداع، من خلال ترتيب البيت الفلسطيني الداخلي، وفتح قنوات مع كافة الأطراف الوطنية لتعزيز وحدة الموقف الفلسطيني. نحن لسنا بخير، وهنالك نذر دمار تلوح في الأفق، دون مواربة أو مجاملة.

إن خطورة اللحظة التاريخية تستدعي القول أننا "لسنا بخير"، وأن الوقت قد حان لتحمل المسؤولية الجماعية، والعمل على إشراك الجميع في حوار وطني شامل وجامع، يهدف إلى حماية الوجود الفلسطيني وتعزيز الصمود في كافة الميادين، وبجميع الوسائل المتاحة، ويترجم ذلك عبر تحرك فوري وعاجل للاستجابة الخلاقة والواعية والجريئة لنذر الدمار التي بدأت تلوح في الأفق.

إن الوحدة الفلسطينية كشرط أساسي للبقاء أمر هام جدًا، فإذا لم يتم تحقيق الوحدة الآن، فإنها ستفقد قيمتها في المستقبل، وانتصار القضية الفلسطينية يتطلب العمل المشترك لمواجهة التحديات الراهنة، والانتصار لعدالة القضية عبر تحرك موحد وشامل.

الحضور الكريم، إن لم نكن موحدين اليوم فلا قيمة للوحدة غداً، حين تمر المشاريع الكبيرة التي تطرق الأبواب، وإذا كنا اليوم قادرين على التحرك ولكننا لا نريد، فغداً قد تحضر الإرادة وتغيب القدرة إذا فات الأوان، وتغيرت الخرائط الجيوسياسية للمنطقة برمتها.

# 1 الجلسة الأولى

## رؤية المجتمع المدني حول التحديات التي تواجه النظام السياسي الفلسطيني

# توطئة تحليلية حول إشكالية العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية

د. علي موسى
باحث وأكاديمي

إن الإشكالات البنيوية التي اعترت العلاقة بين السطة والمنظمة كان منذ نشأة السلطة، فهناك معضلتين رئيسيتين، هما: غياب وضوح العلاقة بين المنظمة والسلطة، وحدود صلاحيات كل منهما.

هذه الإشكالات تستند إلى أدوار المنظمة كـ"ممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني"، وإلى دور السلطة ككيان إداري مؤقت جاء في إطار اتفاق أوسلو لتأسيس الدولة الفلسطينية.

رغم أن القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لعام 2003 وضع إطاراً قانونياً لصلاحيات كل من السلطة والمنظمة، شهد التطبيق العملي تعقيدات عديدة، فالقانون يشير بوضوح إلى أن السلطة، بأركانها الثلاثة (التشريعية والتنفيذية والقضائية)، وُجدت كجزء من المرحلة الانتقالية التي نص عليها اتفاق أوسلو، وفي الوقت ذاته، أكد القانون أن منظمة التحرير هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، ما يضعها في مرتبة أعلى من حيث الاعتراف الدولي والدور السياسي.
تعود العلاقة الإشكالية بين السلطة والمنظمة إلى عدة أسباب بنيوية وتاريخية، أبرزها: اختلاف سياقات النشأة والتطور، حيث جاءت السلطة الفلسطينية ككيان إداري تنفيذي انبثق عن منظمة التحرير، وكان يفترض أن تُكمل عمل المنظمة في الأراضي الفلسطينية، استعداداً لإعلان الدولة بعد انتهاء المرحلة الانتقالية عام 1999، إلا أن اختلاف طبيعة المهام والظروف بين المؤسستين أدى إلى تباينٍ في أدوارهما.

إن أحد أسباب الإشكالات أيضاً هو تباين المهام والمجالات، فقبل تأسيس السلطة، ركزت منظمة التحرير على المهام النضالية والسياسية والدبلوماسية، دون التطرق بشكل مباشر إلى احتياجات الفلسطينيين الحياتية اليومية، حيث ظلت الأدوار من اختصاص جهات دولية كـ"الأونروا" أو الدول المضيفة للاجئين، ومع تأسيس السلطة، أصبح عليها تحمل مسؤوليات مباشرة تجاه التعليم والصحة والأمن والخدمات في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهو ما عزز دورها التنفيذي مقابل تراجع الدور العملي للمنظمة.

ومن بين تلك الأسباب الإشكالية بين المؤسستين هو تنامي نفوذ السلطة على حساب المنظمة، إذ إن حصول السلطة على التمويل الخارجي والعائدات الضريبية جعلها أكثر تأثيراً في الواقعين السياسي والاقتصادي، ما أدى إلى تقليص مكانة المنظمة ودورها القيادي.

سبب آخر، هو انتقال قيادات المنظمة إلى الأراضي الفلسطينية بعد توقيع اتفاق أوسلو، وانخراطهم في بنية السلطة ومؤسساتها، ما أدى إلى اندماج أدوارهم داخل السلطة، وأسهم بالتالي في تآكل استقلالية المنظمة.

كما أن ازدواجية الأدوار والمسؤوليات هو سبب إشكالي آخر، حيث جاءت ظاهرة الدمج بين القيادات في المنظمة والسلطة، ما جعل من الصعب التمييز بين الكيانين السياسيين، وهذه الازدواجية أضعفت المحاسبة والشفافية، وعززت التداخل في الصلاحيات.

وهناك سبب آخر، وهو تحول المنظمة إلى إطار شكلي، حيث إن منظمة التحرير أصبحت أقرب إلى كيان رمزي، مع غياب عملية تجديد لتمثيل القوى السياسية والاجتماعية داخلها، خاصة الحركات الرئيسية كحماس والجهاد الإسلامي، كما أن غياب تمثيل حقيقي للأجيال الفلسطينية الشابة داخل مؤسسات المنظمة زاد من تعقيد الوضع.

إن إشكاليات العلاقة بين المنظمة والسلطة لا يمكن فصلها عن الواقع السياسي الفلسطيني الراهن، خاصة في ظل حرب الإبادة الإسرائيلية المستمرة وتحديات الوحدة الوطنية.

هنا لا بد من التأكيد على أن تحقيق الأهداف الوطنية الفلسطينية، المتمثلة في إنهاء الاحتلال وتحقيق حق العودة وتقرير المصير، وصولاً إلى إقامة الدولة، يتطلب مراجعة شاملة للعلاقة بين الكيانين: المنظمة والسلطة، ولا بد من تعزيز التكامل بين مؤسسات المنظمة والسلطة، وتجنب التداخل في الأدوار والصلاحيات.

ولا بد أن تشمل هذه المراجعة مشاركة فاعلة للمجتمع المدني الفلسطيني، الذي يجب أن يلعب دوراً محورياً في ضمان شفافية العملية السياسية وتحقيق الوحدة الوطنية.

يجب أن لا ننسى أن الإشكالية بين المنظمة والسلطة ليست مجرد مسألة صلاحيات أو أدوار، بل تعكس تحديات أعمق ترتبط ببنية النظام السياسي الفلسطيني ككل.

إن أي حل لهذه الإشكاليات يجب أن يأخذ في الاعتبار التغيرات السياسية الإقليمية والدولية، بالإضافة إلى الأولويات الوطنية، بما يضمن استمرار النضال الفلسطيني على المستويين السياسي والميداني.

# تحليل تاريخي لمسار السلطة الوطنية الفلسطينية وتحولاتها منذ عام 1988

## (الواقع العملي للعلاقة ما بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية 1994- 2024)

د.عزمي الشعيبي
عضو مجلس إدارة مؤسسة "مفتاح" ومستشار
مجلس إدارة ائتلاف "أمان"

عام 1988 شهد تحولاً تاريخياً في رؤية منظمة التحرير الفلسطينية بشأن الهدف العام لحركة المقاومة الفلسطينية وآلية تحقيقه وطبيعة حق تقرير المصير، حيث تم اتخاذ قرار استراتيجي بتغيير الهدف الأساسي من تحرير كامل الأراضي الفلسطينية بالكفاح المسلح، إلى البحث عن تسوية سياسية للصراع مع إسرائيل، بواسطة مفاوضات ثنائية سلمية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية بما فيها القدس ولقطاع غزة. وشمل هذا التحول بلورة مفهوم تقرير المصير من خلال إقامة دولة فلسطينية على حدود عام 1967، استناداً إلى القرارين الأمميين 242 و338.

هذا القرار التاريخي جسّد نقلة نوعية في استراتيجية منظمة التحرير، حيث تم التخلي عن الكفاح المسلح كوسيلة رئيسية، واستبداله بالدخول في مفاوضات سلمية لتحقيق هدف الدولة، كما أن تطبيق هذا التوجه جاء في إطار اتفاق أوسلو عام 1993، الذي أُقرّ بموجبه الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية ودولة الاحتلال الإسرائيلي.

بجانب ذلك، كان إقرار ورقة مبادئ تم التفاوض التفصيلي بشأنها في القاهرة وواشنطن وشرم الشيخ، حيث وقعت اتفاقيات النقل المتدرج لسلطات وصلاحيات الحكومة العسكرية الإسرائيلية في الضفة والقطاع إلى السلطة الوطنية التي سيتم انتخابها.

بعد ذلك، وبموجب الاتفاق، تم إنشاء سلطة فلسطينية للحكم الذاتي كنواة للانتقال التدريجي نحو الدولة وفقاً لرؤية منظمة التحرير الفلسطينية، حيث بدأت عملية نقل السلطات من الإدارة العسكرية الإسرائيلية إلى السلطة الفلسطينية، وقد أقر المجلس المركزي لمنظمة التحرير حينها إنشاء السلطة كمرحلة انتقالية، وجرى تكليف اللجنة التنفيذية للمنظمة بتشكيل مجلس السلطة الوطنية الفلسطينية.

تولى الرئيس ياسر عرفات رئاسة مجلس السلطة الوطنية بتكليف من المجلس المركزي كجزء من رؤية منظمة التحرير لتحقيق البرنامج الوطني، وتم تشكيل السلطة بقرار من اللجنة التنفيذية للمنظمة، حيث ضمت 18 عضواً من الداخل والخارج، لكن عرفات لا يخفي هدفه في استثمار مرحلة السلطة الانتقالية كأداة سياسية لتجسيد الدولة الفلسطينية كسياسة أمر واقع. لذلك، ركّز على التمسك برموز الدولة الشكلية وممارستها صلاحيات الدول ذات السيادة، بما فيها شخصية رئيس الدولة.

لم يحدد المجلس الوطني أو المجلس المركزي أو حتى اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير طبيعة العلاقة بين المنظمة والسلطة، الأمر الذي أدى إلى غياب وضوح العلاقة بين المنظمة والسلطة، حيث لم يتم تحديد صلاحيات كل منهما بشكل نظامي محدد متفق عليه ومكتوب. عملياً من خلال ممارسة السلطة (القوة) إدارياً ومالياً وسياسياً على الأرض أدى ذلك إلى هيمنة منظومة وهياكل ومؤسسات السلطة على مراكز التأثير ومجالات عمل كانت ضمن اختصاص المنظمة سابقاً.

عام 1995 شكل اغتيال رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين نقطة تحول في تكتيكات الرئيس عرفات خاصة بعد تولي الليكود برئاسة بنيامين نتنياهو السلطة في الجانب الإسرائيلي، حيث بدأ عرفات بالمناورة والاشتباك باستخدام أدوات المنظمة (الكفاح المسلح) للضغط على الاحتلال لتنفيذ الاتفاقيات بالانسحابات العسكرية الإسرائيلية خاصة من الخليل ومحيط القدس.

ومع ذلك، ظلت الاستراتيجية العامة تتجه نحو تعزيز دور السلطة كمسار أساسي لتحقيق الدولة، بعد أن وافق رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو مرغماً على تنفيذ بعض أجزاء اتفاق أوسلو في العام 1996 بواسطة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون.

وبعد نجاح ايهود باراك كرئيس للوزراء في إسرائيل عن حزب العمل في الانتخابات عام 1999، عُرض على ياسر عرفات بواسطة الولايات المتحدة استكمال المفاوضات في كامب ديفيد، وذهب عرفات بصفته رئيساً للجنة التنفيذية ورئيساً للسلطة لمفاوضات نهائية حول استكمال جميع نقاط التفاوض، والتي من وجهة نظره تؤول لتحويل السلطة إلى دولة على حدود 1967.

بقي الحال على ما هو عليه إلى أن اصطدمت العملية السياسية بعراقيل إسرائيلية، خاصة في عهد رئيس الوزراء الإسرائيلي أرئيل شارون لاحقاً، وذلك بعد فشل مفاوضات كامب ديفيد، وعودة الرئيس عرفات لتحريك آليات الاشتباك للضغط على الجانب الإسرائيلي، ليحقق ما طرحه الرئيس الأمريكي بيل كلينتون في ورقة على الجانبين، ومن ثم عودة المفاوضات والتي استؤنفت في طابا، الأمر الذي أوقف المفاوضات بعد انسحاب شارون وانتهى بالعودة إلى مرحلة العنف والاجتياح العسكري من قبل شارون عدو عرفات التاريخي والذي قام باغتياله عام 2004.

وبعد ذلك، جاءت مرحلة الرئيس محمود عباس، والذي تبنّى نهجاً واضحاً يقوم على أن الحل السلمي والمفاوضات هما الطريق الوحيد المعتمد لإقامة الدولة، بالاستناد إلى شعارات تبني المقاومة الفلسطينية وممارسة الدبلوماسية الدولية، لدفع الطرف الإسرائيلي للعودة للمفاوضات، ونجح في محاولته مع شارون وبعد ذلك مع رئيس الوزراء الإسرائيلي ايهود أولمرت، حيث اقتربا من الوصول لحل الدولتين.

الرئيس عرفات كان يرى أن الاقتراب من إنجاز الدولة يعني تراجع دور المنظمة تدريجياً، في حين أن الرئيس عباس اعتبر أن دور المنظمة تقلص فعلياً مع إعلان الدولة وإنشاء السلطة، وركّز جهوده على العمل الدبلوماسي الدولي كدولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة.

ومع ذلك، فإن هذا الواقع غير المعتمد رسمياً من قبل مؤسسات المنظمة وإنما شكل سلوكاً قيادياً سُكت عنه، هذا التوجه أدى إلى إضعاف المنظمة بشكل كبير، في الوقت الذي قامت فيه إسرائيل بإضعاف السلطة نفسها من خلال القيود المفروضة عليها.

وبدلاً من إتاحة الفرصة لها للتطور نحو الدولة، بل على العكس، تم إضعاف المنظمة والسلطة لأسباب ذاتية، بسبب الانقسام وإنشاء سلطة ضعيفة في قطاع غزة من قبل حركة حماس وسلطة ضعيفة في الضفة الغربية.

كما أن السياسات الداخلية، مثل تعطيل المجلس التشريعي، وقرارات الرئيس محمود عباس بتحويل المنظمة إلى دائرة تابعة للسلطة، ساهمت في تراجع المشروع الوطني نحو الدولة.

الواقع الحالي، والذي يتطلب مراجعة شاملة لعلاقة المنظمة بالسلطة، يأتي في ظل الهجوم الشامل الذي تقوده الحكومة الإسرائيلية الحالية على طرفي السلطة، الأمر الذي يعني أننا مضطرين لتبني استراتيجية دفاعية للبقاء والصمود، ومنع إسرائيل من تحقيق هدف مشروعها الصهيوني الاستعماري لكامل فلسطين من خلال سياسات الإبادة والتهجير.

نحن ملزمون في تعزيز دور المنظمة كإطار جامع للشعب الفلسطيني، وقيادة برنامجه المضاد للبرنامج الإسرائيلي، مع الأخذ بالاعتبار ضرورة تطوير دور وشكل السلطة بشكلٍ يخدم الهدف الوطني، بما يعزز خيارات الكفاح ضمن أشكالٍ من التوافق الوطني.

أما بخصوص موقف حركة حماس من موضوع السلطة والمنظمة، فقد شكلت تجربة الحركة في علاقتها بالسلطة والمنظمة حالة سلبية، أدت إلى الانقسام والانفصال بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وساهمت في إضعاف الحالة الداخلية الفلسطينية بشكل عام من جهة، وأعاقت فكرة إنضاج العلاقة بين السلطة والمنظمة بسبب وجودها منذ البداية خارج السلطة والمنظمة، في الوقت الذي كانت تتصرف باعتبارها ممثلاً موازياً للمنظمة، وفي مرحلة ما بعد 2005 أصبحت طرفاً في السلطة بمواجهة مع المنظمة. وبالتالي لم تطرح أي صيغة للعلاقة بين السلطة والمنظمة.

أخيراً، إن الوحدة الوطنية وإعادة بناء المؤسسات الفلسطينية للسلطة والمنظمة بشكل متماسك وواضح هو دور كل طرف، بما يعزز ويسند دور الطرف الثاني، مع الأخذ بعين الاعتبار أن مركز الثقل الوطني انتقل إلى الداخل على إثر الانتفاضة وما ولدّته سياسياً، وبشكل خاص انتقال رموز القيادة وعلى رأسهم الرئيس عرفات، وإمكانية حصول السلطة على الشرعية الدستورية بالانتخاب المباشر من الشعب.

ومن الطبيعي كلما اقتربنا من تحقيق حلم الدولة أن يتقلص دور المنظمة والعكس صحيح، وتأكيداً على ما سبق، فإن الوحدة الوطنية وإعادة بناء المؤسسات الفلسطينية هما الأساس لمواجهة التحديات الإسرائيلية، وتحقيق الحلم الوطني بالدولة الفلسطينية المستقلة.

# تحولات في النظام السياسي الفلسطيني وخيارات تجسيد الدولة في ظل المتغيرات

## (الخيارات الممكنة لتجسيد الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود الرابع من حزيران 1967، وعاصمتها القدس في ظل المتغيرات السياسية)

أ. جهاد حرب
كاتب وباحث فلسطيني

شكل انهيار مفاوضات السلام التي تقودها الولايات المتحدة في عام 2014 نقطة التحول باتجاه بدء التراجع التدريجي في الدعم بين الفلسطينيين والإسرائيليين اليهود لحل الدولتين، حيث إن الاستيطان الإسرائيلي وإجراءات الاحتلال جعلت هذا الخيار يبدو غير ممكن، كما أن الأحداث التي تلت السابع من أكتوبر 2023، أدت إلى توجه متزايد نحو الخيار العسكري كسبيل لحل الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي.

وفي إطار البحث عن السبل الممكنة لتجسيد الدولة الفلسطينية، فإن خيار حل الدولتين لا يزال يُعد الأفضل بين الخيارات المطروحة. ويعزو حرب ذلك إلى عدة أسباب، منها الدعم الدولي الذي يحظى به هذا الخيار، وارتباطه بقرارات الأمم المتحدة التي تمثل الشرعية الدولية.

لا بد من التأكيد على أهمية خيار حل الدولتين كونه يعزز حق تقرير المصير ويحفظ الهوية الوطنية الفلسطينية التي تم التأكيد عليها في وثيقة إعلان الاستقلال الصادرة عن المجلس الوطني الفلسطيني، وإن الجهود الدولية التي استمرت أكثر من ثلاثة عقود جعلت من هذا الخيار استثماراً سياسياً كبيراً.

خلال العقد الأخير، كان هناك تحولات سياسية في النظام الفلسطيني، وهذه التحولات تسعى إلى إحلال مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية مكان مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، وصولاً إلى مؤسسات دولة فلسطين.

وأبرز التحولات: رفع مكانة فلسطين إلى دولة مراقبة في الأمم المتحدة، الذي بدأ إثر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 19/67 الصادر في نوفمبر 2012، وقد تَمثل في تغيير اسم "السلطة الوطنية الفلسطينية" إلى "دولة فلسطين" في المؤسسات الرسمية، إضافة إلى تعديل توقيع الرئيس ليصبح "رئيس دولة فلسطين، ورئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية".

وأما التحول الثاني، فهو حل المجلس التشريعي، ما أدى إلى تغييرات جوهرية في النصوص التشريعية، حيث تم شطب الإشارة إلى ضرورة عرض القرارات بقانون على المجلس التشريعي لإقرارها، وتمت صياغة القرارات بقانون استناداً إلى النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، ما عزز مكانة المنظمة كإطار قانوني وتشريعي أعلى.

وكان التحول الآخر، قرارات المجلس المركزي لعام 2022، في دورته الحادية والثلاثين، حيث أصدر المجلس المركزي قرارات تدعو إلى تكييف الوضع القانوني لمؤسسات الدولة الفلسطينية وعلاقاتها الدولية، وشمل ذلك وضع الأمانة العامة للمجلس التشريعي تحت مسؤولية رئيس المجلس الوطني، وتحويل المجلس المركزي إلى برلمان لدولة فلسطين نظراً لغياب الانتخابات.

وهناك تحول آخر، وهو تعديل قانون الانتخابات العامة بقرار بقانون عام 2021، ليشير صراحة إلى انتخاب رئيس دولة فلسطين من الشعب الفلسطيني، ما يعزز الإطار القانوني لمرحلة الدولة.

والتحول الأحدث هو مرسوم 2024 بشأن توجه القيادة الفلسطينية والرئيس محمود عباس إلى غزة، بحيث تضمن هذا المرسوم تشكيل لجنة لوضع آليات ملموسة لتجسيد دولة فلسطين، بما يشمل الإعلان الدستوري وتشكيل مجلس انتقالي، في خطوة نحو بناء المؤسسات الدستورية.

لا بد من الإيضاح أن هناك ثلاثة سيناريوهات ممكنة لتحقيق تجسيد الدولة الفلسطينية: أولها انتخاب مجلس تأسيسي عبر إجراء انتخابات عامة لاختيار مجلس تأسيسي يضع دستور الدولة ويمنح الثقة للحكومة، وهذا السيناريو يتماشى مع تعديل قانون الانتخابات لعام 2021، الذي دمج بين منصبي رئيس دولة فلسطين ورئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير.

السيناريو الثاني، هو تكليف المجلس المركزي بوظائف المجلس التأسيسي، حيث يتيح هذا السيناريو للمجلس المركزي تولي مهام المجلس التأسيسي، بما في ذلك صياغة الدستور ومنح الثقة للحكومة.

أود أن أشير إلى نتائج استطلاع للرأي أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية عام 2022، أظهرت أن 51% من الفلسطينيين يعتبرون منظمة التحرير ممثلهم الشرعي، رغم عدم رضا 71% عن دورها في تحقيق أهداف الشعب الفلسطيني.

أما السيناريو الثالث، وهو تعيين مجلس تأسيسي بالتوافق، حيث إنه في ظل صعوبة إجراء انتخابات بسبب الظروف الراهنة، يقترح هذا السيناريو تشكيل مجلس تأسيسي بالتوافق بين الفصائل والقوى الاجتماعية، وهذا الخيار يهدف إلى تحقيق تمثيلٍ متوازنٍ بما يعكس القوى السياسية والاجتماعية.

هذه التحولات السياسية والخطوات نحو تجسيد الدولة الفلسطينية تعكس جهوداً متواصلة لتعزيز الهوية الوطنية وإعادة صياغة النظام السياسي الفلسطيني ليواكب المتغيرات الإقليمية والدولية، ومع ذلك، تبقى الخيارات المطروحة بحاجة إلى توافق وطني وإرادة سياسية لتحقيق الطموحات الفلسطينية.

# الإشكالية الرئيسية في الاستراتيجيات التي اتُّبعت لتحقيق تسوية سياسية مع إسرائيل

## (آليات تحقيق البرنامج الوطني الفلسطيني (إنهاء الاحتلال، حق تقرير المصير، حق العودة) في ظل التحديات الحالية)

أ. خليل شاهين
كاتب ومحلل سياسي فلسطيني

إن فكرة إنشاء السلطة الفلسطينية، التي تبلورت بعد اتفاق أوسلو، تختلف جذرياً عن بدايات النقاش حولها في السبعينيات، خاصة فيما يتعلق بتحديد جغرافيا السلطة التي يمكن أن تشكل نواة الدولة الفلسطينية المستقبلية، كما أن الإشكالية الرئيسية لم تكن فقط في البرنامج السياسي ذاته، بل في الاستراتيجيات التي اتُّبعت لتحقيق تسوية سياسية مع إسرائيل.

كانت فكرة السلطة الوطنية قبل تبني ما عرف باسم "البرنامج المرحلي" تقوم على أساس إقامة السلطة على أي جزء يتم تحريره من أرض فلسطين، أي أنها ارتبطت باستراتيجية حرب التحرير، وليس التفاوض، في حين أن السلطة التي تشكلت بموجب اتفاق أوسلو جاءت في سياق تحولات في الفكر السياسي، وما أفرزه من برامج سياسية واستراتيجيات عمل منذ العام 1974، وأفضت إلى تبني استراتيجية التفاوض انطلاقاً من الوهم بإمكانية التفاهم مع نظام استعماري استيطاني احتلالي عنصري، على إنهاء سيطرته على الأرض والشعب، وليس عبر الصراع اليومي معه.

هنا تكمن المشكلة التي لا تزال قائمة، وهي عدم إدراك طبيعة المشروع الصهيوني الاستعمارية الاستيطانية القائمة على إبادة الخصم وإفنائه، للوصول إلى لحظة إعلان انتصار هذا المشروع في الصراع الدائر، وجاءت حرب الإبادة والإفناء في قطاع غزة لتعكس هذا المظهر الرئيس في استراتيجية التيارات اليمينية المتطرفة في إسرائيل لحسم الصراع مع الفلسطينيين.

الفشل المتكرر في تحقيق تقدم نحو "حل الدولتين" يطرح تساؤلات عميقة حول جدوى هذا الأساس للتسوية، وعلينا أن نسأل أنفسنا: لماذا يصل المسار السياسي دائماً إلى طريق مسدودة، هل المشكلة في الحل ذاته، أم أن الخلل يكمن في طريقة إدارته، أم في الاثنين معاً؟

هناك العديد من الأحداث خلال العقد الماضي، وخصوصاً ما بعد العدوان على قطاع غزة عام 2014، وصولاً إلى حرب الإبادة بعد السابع من أكتوبر، والتي شكلت محطات مفصلية في الوعي الفلسطيني باتجاه استعادة استراتيجيات الكفاح التحرري بأشكاله المختلفة، ومنها تطور أشكالٍ من العمليات ذاتية التخطيط والتنفيذ باستخدام الوسائل المتاحة؛ كالطعن، والدهس، وصولاً إلى عمليات إطلاق النار وانتشار التشكيلات المسلحة، لا سيما في شمال الضفة.

ما يحدث منذ السابع من أكتوبر، بغض النظر عن الجدل بشأنه كونه انتصاراً أو انكساراً، يعيد تأكيد الطبيعة الإبادية للمشروع الاستعماري الاستيطاني الذي يقوم على محو الآخر، وحكومة الاحتلال الحالية هي امتداد لصعود تيارات متطرفة تحمل رؤية الاستعمار الاستيطاني.

ما حدث يعيدنا إلى أهمية إعادة التفكير في طبيعة المشروع الصهيوني الاستعمارية الاستيطانية العنصرية، والقائمة على ارتكاب الإبادة والفظائع للوصول إلى وضع لا يعود فيه ممكناً توصيف هذا المشروع باعتباره استعماراً استيطانياً، أي لا يعود الخصم المتمثل بالشعب صاحب الأرض موجوداً.

يعيدنا ذلك إلى ما حدث في تجربة إقامة الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تمت إبادة 100 مليون السكان الأصليين وتحويلهم إلى أقلية لا تتجاوز 1% من السكان الحاليين، وبالتالي لم تعد تصنف الولايات المتحدة كمشروع استعماري استيطاني، بل تتباهى اليوم بأنها طليعة الدول الديمقراطية في العالم، وحدث ذلك أيضاً في مناطق أخرى، مثل كندا وأستراليا وغيرهما، وهذه هي الفكرة التي يقوم عليها النظام الاستعماري الاستيطاني.

إن الاعتقاد بإمكانية التوصل إلى تسوية سياسية مع كيان استعماري استيطاني هي وهم، إذ إن النظام الإسرائيلي يسعى لإلغاء وجود الفلسطينيين، والاحتلال، بممارساته الإجرامية، يحاول ترسيخ السيطرة على الأرض، وهي استراتيجية جوهرية للاستعمار الاستيطاني.

ولا يعني ذلك نفي أي إمكانية للتفاوض، بل ضرورة أن تكون المفاوضات محصلة لتغيير متواصل في ميزان القوى، الأمر الذي يتطلب إدراك أن المرحلة الراهنة لا توفر فرصة للمفاضلة بين الحلول، سواء الدولة على حدود العام 1967، أو الدولة الواحدة، فلا هذا ولا ذاك متاح في المدى المنظور، بل التركيز على استراتيجيات كفاحية للوصول إلى تغيير في ميزان القوى يسمح للشعب الفلسطيني تقرير مصيره بالشكل الذي يعكس إرادته.

لا بد من التذكير بأن اتفاق أوسلو وما تلاه من ممارسات عززت السيطرة الإسرائيلية على الأرض، بينما اقتصرت الصلاحيات الفلسطينية على إدارة شؤون السكان، دون سيطرة فعلية على الأرض، وهذا الواقع يتطلب إعادة النظر جذرياً.

كما أن التقسيمات الجغرافية التي أقرها اتفاق أوسلو، مثل مناطق (أ، ب، ج)، أضعفت السيطرة الفلسطينية، ما يستوجب رفض هذه التقسيمات، والعمل على استراتيجيات لتعزيز السيطرة على الأرض.

لا بد من تطوير استراتيجيات كفاحية جديدة لمواجهة الاحتلال، وأهمية تعزيز السيطرة الفلسطينية على الأرض عبر جهود موحدة بين السلطة بعد إعادة النظر في شكلها ووظائفها، والفصائل الفلسطينية، والمجتمع المدني، والمجالس المحلية، وهذا الدور كان جزءاً من مهام منظمة التحرير الفلسطينية قبل اتفاق أوسلو لتوسيع إدارتها لشؤون المجتمع الفلسطيني تحت الاحتلال، وعبر الصراع معه، ويجب اليوم مزج ما هو قائم حاليًا مع فعل ميداني جديد.

أخيراً، هناك ضرورة لإنهاء الانقسام الفلسطيني، باعتباره العائق الأكبر أمام صياغة استراتيجية وطنية موحدة، علينا التوحد على رؤية جديدة لدور السلطة ووظائفها، بما يضمن مواجهة المشروع الإسرائيلي الذي يسعى إلى إبادتنا كشعب.

# 2 الجلسة الثانية

## تحديات علاقة النظام السياسي مع المنظمات الدولية (العلاقة مع وكالة الغوث)

# مخططات إسرائيل بحق الأونروا تهدف للقضاء على حق العودة للاجئين الفلسطينيين

أ. ناصر الريس
خبير قانوني فلسطيني

عبر تقنية الزووم

هناك غياب لاستراتيجية وطنية فلسطينية شاملة لمواجهة مخططات الاحتلال الإسرائيلي، في المقابل يمتلك الاحتلال خططاً استراتيجية ممنهجة تعمل بفعالية على مدار سنوات، فيما يقتصر الأداء الفلسطيني على ردود الفعل.

إن استهداف وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) يمثل جزءاً من هذه المخططات التي بدأت منذ سبعينيات القرن الماضي، بهدف القضاء على حق العودة للاجئين الفلسطينيين، حيث إن استمرار وجود "الأونروا" يتعارض مع السعي الإسرائيلي لمنع حق العودة.

يعمل الاحتلال على تحويل وكالة "الأونروا" إلى منظمة عاجزة عبر سياسات متعددة، منها: تجفيف مصادر تمويلها، وشن حملات تحريضية تستهدف التشكيك في حيادها واستقلالها، وهذه الجهود تسعى إلى خلق رأي عام دولي يطالب بنقل خدمات "الأونروا" إلى منظمات أخرى، ما يمهد لإلغاء دورها كشاهد دولي على قضية اللاجئين الفلسطينيين.

أود لفت انتباهكم إلى أن قرار البرلمان الإسرائيلي (الكنيست)، الذي صادق عليه بالقراءتين الثانية والثالثة، بحظر نشاط "الأونروا" في الأراضي التي تدّعي إسرائيل سيادتها عليها، يهدف إلى شطب ملف اللاجئين الفلسطينيين، وتجريدهم من صفة اللجوء، ما يسهم في إضعاف مطالباتهم بحق العودة، خاصة أن "الأونروا" تعد مرجعاً دولياً في توثيق انتهاكات الاحتلال.

نأتي إلى الأبعاد القانونية لقرار "الكنيست"، إذ إنه يهدف إلى إسقاط الصفة الدولية عن "الأونروا" وإلغاء التفاهمات المبرمة بينها وبين وزارة الخارجية الإسرائيلية منذ عام 1967، كما يسمح القرار بمنع "الأونروا" من ممارسة عملها داخل الأراضي الفلسطينية، وإغلاق مكاتبها ومقارها، وتجريد موظفيها من الحصانات الممنوحة لهم بموجب اتفاقيات الأمم المتحدة، وهذا الإجراء يعني إمكانية مساءلة موظفي "الأونروا" ومحاكمتهم بناءً على القوانين الإسرائيلية.

هذه الخطوات تمثل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي الإنساني، خاصة أن قصف منشآت "الأونروا" وتدميرها يرقيان إلى جرائم حرب موثقة بموجب اتفاقيات "جنيف" وميثاق المحكمة الجنائية الدولية.

الاحتلال استهدف منذ بداية عدوانه الحالي على غزة 200 منشأة تابعة لـ"الأونروا"، ما أدى إلى تدمير 71 مدرسة بالكامل ومنشآت تضررت بنسب مختلفة، ومقتل 237 من موظفيها، إلى جانب مئات المدنيين الذين لجأوا إلى مقارها بحثاً عن الحماية.

لا بد من التأكيد على أن تعطيل عمل "الأونروا" ومنعها من تقديم خدماتها الإنسانية يمثلان جريمة حرب، حيث يسهمان في تجويع السكان المدنيين وحرمانهم من المساعدات الأساسية، وهذه الممارسات تندرج ضمن أعمال الإبادة الجماعية وفقاً لاتفاقية منع جريمة الإبادة لعام 1948.

وللتصدي لهذه السياسات الإسرائيلية، يجب تشكيل هيئة وطنية تضم دائرة شؤون اللاجئين، والجهات الرسمية الفلسطينية، ومنظمات المجتمع المدني، لوضع استراتيجية وطنية فعالة.

وهناك خطوات في سياق التصدي لهذه السياسات الإسرائيلية، أبرزها: التوجه للأمم المتحدة والمنظمات الدولية لإصدار قرارات تدعم "الأونروا"، وتحدد تعريف اللاجئ الفلسطيني بشكلٍ يمنع التلاعب الإسرائيلي، وتشريع قانون فلسطيني للحق في العودة من أجل تعزيز مكانة اللاجئين أسوة بالقوانين الإسرائيلية التي تدعم حقوق المستوطنين.

وكذلك، الضغط على المحكمة الجنائية الدولية لإصدار مذكرات اعتقال بحق المسؤولين الإسرائيليين عن جرائم الحرب، وإنشاء مرصد وطني لتسجيل اللاجئين الفلسطينيين بهدف إنشاء أرشيف وطني يحفظ حقوق الأجيال القادمة، وإطلاق حملة واسعة لدعم "الأونروا"، تشمل مخاطبة البرلمانات الدولية والعربية لمقاطعة الكنيست الإسرائيلي.

إن الهجوم الإسرائيلي على "الأونروا"، بما في ذلك استهداف مقرها في حي الشيخ جراح، يمثل انتهاكاً للاتفاقيات الدولية التي تلزم إسرائيل بحماية مقرات الوكالات الدولية في القدس الشرقية، وهذه الممارسات تضاف إلى سجل الاحتلال الحافل بانتهاك التزاماته القانونية الدولية.

يجب على السلطة الفلسطينية التحرك الدبلوماسي والقانوني لضمان استمرار عمل "الأونروا"، لأن المساس بالوكالة يمثل تهديداً جوهرياً لحقوق اللاجئين الفلسطينيين ومستقبل قضيتهم الوطنية.

# الأونروا تواجه إبادة جماعية تتطلب تحركاً دولياً فورياً

(انعكاس القرار الإسرائيلي بشأن وكالة الغوث، والخيارات أمام الجهات الرسمية والدولية لتقليل أثر هذا القرار، والحلول بشأن غزة)

جميل سرحان
مدير الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في قطاع غزة

عبر تقنية الزووم

بداية، أود التأكيد على أهمية عقد "مفتاح" هذا المؤتمر الذي يأتي في ظل مواصلة قوات الاحتلال الإسرائيلي "جريمة الإبادة الجماعية" في قطاع غزة لليوم الـ410، فهذه الجرائم لم تقتصر على استهداف المدنيين والبنية التحتية فحسب، بل طالت "الأونروا" التي تُعد من أبرز المؤسسات الإنسانية والإغاثية الدولية في المنطقة، فالوكالة تواجه إبادة جماعية تتطلب تحركاً دولياً فورياً لوقف ما يجري ومحاسبة الاحتلال الإسرائيلي.

العدوان الإسرائيلي أسفر عن فقدان ما يقارب 600 ألف طالب فلسطيني حقهم في التعليم، فضلاً عن استشهاد 246 موظفاً من العاملين في "الأونروا"، واعتقال عدد كبير منهم تعرضوا خلال احتجازهم لشتى أنواع التعذيب، كما طالت الهجمات الإسرائيلية منشآت الوكالة، بما في ذلك مدارس ومراكز صحية ومقرات إدارية، واستهدفت الطلبة والمعلمين بشكلٍ مباشر، وهذه الممارسات تشكل جزءاً من جريمة إبادة جماعية، كما ورد في اتفاقية منع ومعاقبة جريمة الإبادة الجماعية الصادرة عن الأمم المتحدة.

إن "الأونروا" ليست مجرد مؤسسة إنسانية، بل أشبه بـ"حكومة داخل حكومة"، نظراً للخدمات الواسعة التي تقدمها للاجئين الفلسطينيين، بما يشمل الإغاثة الطارئة، والرعاية الصحية، والتعليم، وغيرها من المساعدات الضرورية.

استهداف "الأونروا" يُعد جريمة حرب، فيجب التشخيص بشكلٍ دقيقٍ لما يحدث لتحديد التدابير الواجب اتخاذها لمساندة الوكالة الأممية، حيث إن استهداف "الأونروا" يمثل جزءاً من منظومة إبادة جماعية تهدف إلى القضاء على كل أشكال الدعم الإنساني والإغاثي للفلسطينيين، كما يتوجب على إدارة "الأونروا" والأمم المتحدة الاعتراف بأن ما يحدث هو إبادة جماعية بحق الوكالة الأممية، واتخاذ تدابير مناسبة لحماية المؤسسة وموظفيها، ولا بد من العمل على تجميد الاعتراف بإسرائيل كدولة عضو في الأمم المتحدة طالما استمر استهدافها لمنظمة إنسانية بهذا الحجم.

إن دولة الاحتلال تسعى عبر تشريعاتها وسياساتها إلى إلغاء دور "الأونروا" بشكل ممنهج، وهذه الجريمة لا تهدد الفلسطينيين وحدهم، بل تُعد "آفة إنسانية" تمثل انتهاكاً صارخاً لكل القيم والمواثيق الدولية، لذا فإن المطلوب ليس فقط اتخاذ موقف قانوني، بل لا يجب القبول إلا بتفكيك منظومة الإبادة الجماعية التي تقودها إسرائيل، احتراماً للبشرية جمعاء.

الأمم المتحدة مطالبة باتخاذ قرارات صارمة تصل إلى حد وقف كافة أشكال العدوان الإسرائيلي على "الأونروا"، والضغط من أجل تجميد عضوية إسرائيل في المنظمة الأممية، باعتبارها دولة تمارس الإبادة الجماعية.

يجب على الفريق القانوني في حكومة جنوب إفريقيا تقديم طلب عاجل إلى محكمة العدل الدولية لتقديم ملف استهداف "الأونروا"، وإصدار قرارات تُلزم إسرائيل بالتوقف عن استهداف "الأونروا" ومنشآتها.

هنا يجب الانتباه إلى أن استمرار استهداف "الأونروا" يعكس نية إسرائيلية واضحة لإدامة الإبادة الجماعية في قطاع غزة، ولا بد من التصدي لهذه الجرائم، ما يتطلب تحركاً فورياً من المجتمع الدولي، لضمان وقف كافة التدابير الإسرائيلية التي تنتهك حقوق اللاجئين الفلسطينيين والكرامة الإنسانية.

# استهداف قضية اللاجئين و"الأونروا" يجري ضمن سياق سياسي أوسع مرتبط بمراحل إدارة الصراع

## (تعامل منظمة التحرير مع حظر عمل "الأونروا" وانعكاسه على قضايا اللاجئين الفلسطينيين)

أنور حمام
وكيل دائرة شؤون اللاجئين في
منظمة التحرير الفلسطينية

منذ البداية، لا بد من التأكيد على أن دور الباحثين والدارسين هو إنارة الطريق، وبث الأمل في أصعب الاوقات، وليس إشاعة الإحباط، والسياسي يجب أن يستند على هذه الأبحاث والدراسات، ليشق الطريق ويحول الأزمات والتحديات إلى فرص على المستوى التاريخي.

الحركة الصهيونية حولت "الهولوكوست" من أزمة وكارثة إلى فرصة لإقامة دولة إسرائيل في غفلة من الزمن، اليوم نحن الفلسطينيون يجب ألا ندع جريمة الإبادة الجماعية تمر مرور الكرام، وأن لا نسمح للأصوات المتشائمة أن تحولها لطريق لوأد فكرة الدولة، بل المطلوب أن تمهد الطريق لإقامة دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس وإحقاق حقوق اللاجئين، فالكارثة الحالية، رغم شدتها، ورغم الآلام والعذابات، يمكن أن تكون حافزاً لتحقيق أهداف المشروع الوطني الفلسطيني وليس العكس.

يجب الانتباه إلى أن استهداف قضية اللاجئين الفلسطينيين ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا" تجري ضمن سياق سياسي وتاريخي أوسع مرتبط بمراحل إدارة الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، فإسرائيل مرت منذ عام 1948 بثلاث مراحل: إدارة الصراع، ثم تقليصه، وصولاً إلى مرحلة حسم الصراع التي نعيشها اليوم، والتي تقودها الصهيونية الدينية الحاكمة في إسرائيل اليوم، وتهدف إلى الإجهاز على القضية الوطنية الفلسطينية عبر استهداف ثلاثة ملفات أساسية، هي: اللاجئين والحدود والقدس.

إن قضية اللاجئين تتعرض لهجوم ممنهج من خلال مسارين رئيسيين: الأول هو تدمير وتحطيم المخيمات التي تعد شواهد تاريخية على النكبة الفلسطينية الكبرى عام 1948، والثاني هو استهداف وكالة "الأونروا" باعتبارها تمثل الاعتراف الدولي ومسؤولية المجتمع الدولي عن استمرار وبقاء قضية اللاجئين بدون حل.

استهداف "الأونروا" لم يبدأ بعد السابع من أكتوبر 2023، بل هو استهداف قديم يعود إلى مرحلة ما بعد تأسيسها بفترة وجيزة، وتحديداً منذ العام 1949، حيث سعت إسرائيل منذ البداية لتحويل "الأونروا" لأداة لتوطين اللاجئين، ولكنها فشلت، لأن "الأونروا" حافظت على تفويضها عبر تقديم خدمات غوث ورعاية وحماية وتأهيل وتمكين اللاجئين والحفاظ على مصالحهم، وتوثيق لذاكرتهم وأرشيفهم، ولهذا لجأت إسرائيل إلى تشويه سمعة "الأونروا" وشيطنتها، ما أدى إلى دخولها بسلسلة طويلة من الأزمات المالية المتكررة.

واعتمدت إسرائيل في عملية الاستهداف على خطة ثلاثية الأبعاد والمراحل، وهي خطة أقرتها وزارة الخارجية الإسرائيلية، وتشمل ثلاث مراحل: التشويه والربط بالإرهاب، ومن ثم الإضعاف ومنع العمل، وصولاً للبحث عن سيناريوهات الاستبدال.

في المرحلة الأولى؛ مرحلة التشويه، اتهمت إسرائيل موظفي "الأونروا" بالمشاركة في أحداث 7 أكتوبر.

المرحلة الثانية؛ وهي مرحلة الإضعاف ومنع العمل وإعاقة دور "الأونروا"، وشملت كذلك في ذروتها إصدار قوانين تهدف إلى منع عمل الوكالة، واتخاذ اجراءات مثل إغلاق حسابها البنكي الفرعي في بنك "ليئومي" الإسرائيلي.

أخيراً المرحلة الثالثة؛ حيث تروج إسرائيل لفكرة استبدال "الأونروا" بوكالات دولية أخرى، أو أي أداة مدنية يقيمها الاحتلال.

هذا المخطط يجري تنفيذه بشكلٍ كامل، ويروج لعملية الاستبدال بشكل غير مسبوق على المستوى الدولي.

على الصعيد المقابل فلسطينياً، فإن دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير وضعت استراتيجية وطنية للتحرك وللتعامل مع قضية اللاجئين واستهداف "الأونروا"، وتمت المصادقة عليها من السيد الرئيس واللجنة التنفيذية.

تشمل الاستراتيجية عدة محاور؛ **المرحلة الأولى** تركز على التحرك السياسي والدبلوماسي على المستوى الدولي، بينما تشمل **المرحلة الثانية** التحرك ضمن إطار اتحاد البرلمانات عربياً ودولياً لوقف عضوية إسرائيل، واعتبارها دولة تمارس الإبادة الجماعية، أما **المرحلة الثالثة** فتشمل تفعيل الحراك الشعبي والوطني والفصائلي، بالإضافة إلى دور المجتمع المدني واللجان الشعبية في المخيمات.

أما بخصوص ما يتعلق بالدعم الدولي لـ"لأونروا"، فإن المطلوب مقاربة تستشرف المستقبل وتحديداً بعد استلام دونالد ترامب للحكم في الولايات المتحدة الأمريكية، وهنا يجب ألا نغفل أن إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن اتبعت سياسات أكثر خطورةً من إدارة دونالد ترامب، فقد جمدت التمويل عن "الأونرواط وحرضت 16 دولة أخرى لتجميد تمويلها بسبب الادعاءات الإسرائيلية الزائفة والمضللة بحق "الأونروا".

خطة التحرك الفلسطيني تحتاج إلى جهود إعلامية ودبلوماسية وجماهيرية على كافة الجبهات والمستويات، ووضع تنسيق يضمن انخراط الجميع بلا استثناء.

## قرار حظر "الأونروا" انتهاك صارخ لسيادة الشعب الفلسطيني ويهدف لتصفية حق العودة

أ.تمارا تميمي
باحثة فلسطينية في مجال القانون الدولي وحقوق الإنسان

يعتبر تعاون الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مع مؤسسات الأمم المتحدة أحد الركائز والأعراف التي يرتكز عليها النظام العالمي المبني على القواعد، بالرغم من غياب نص قانوني واضح، سواء على مستوى ميثاق الأمم المتحدة أو الآليات التعاقدية، يترتب عليه التزامات قانونية على الدول بالتعاون مع برامج ومؤسسات الأمم المتحدة، حيث إنه من المتوقع عرفياً أن تقوم الدول الأعضاء بالتعاون مع مؤسسات الأمم المتحدة بحكم عضويتها.

بالإضافة لذلك، فإنه لا يوجد سابقة قانونية على المستوى الدولي أن قامت بها دولة بقطع العلاقات مع أي من مؤسسات أو برامج الأمم المتحدة، فتقتصر ممارسات عدم التعاون على انسحاب الدول من بعض المؤسسات الدولية، مثل انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في عام 2017 ومجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة عام 2018 تحت ولاية الرئيس السابق والمعاد انتخابه دونالد ترامب.

وعليه، إن قرار إسرائيل حظر عمل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) يمثل سابقة قانونية، من الممكن النظر إليها من عدة جوانب، سواء من ناحية القوانين القائمة التي تنتهكها، أو من خلال التداعيات على الشعب الفلسطيني حالياً في ظل عدوان الإبادة على قطاع غزة والاعتداءات في الضفة الغربية، لا سيما في محافظات شمال الضفة الغربية، أو على المدى الاستراتيجي بما يخص حق العودة للاجئين الفلسطينيين، وفي إطار الاحتلال العسكري الإسرائيلي غير القانوني وفق الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية.

إن إسرائيل رفضت الانضمام لـ"لأونروا" عام 1949 عند تأسيسها، وقامت بتوقيع رسائل التفاهم مع الوكالة عند قيامها باحتلال سائر أرض فلسطين التاريخية عام 1967. وبفعل قانون النزاعات المسلحة، وبالأخص اتفاقية لاهاي لعام 1907 ("الاتفاقية الرابعة" بشأن قوانين وعادات الحرب البرية وملحقها: اللائحة المتعلقة بقوانين وعادات الحرب البرية)، والتي تنص المادة 43 فيها على وجوب احترام القوانين القائمة في الأرض المحتلة من قبل قوة الاحتلال، وذلك نظراً لدور قوة الاحتلال بإدارة الأرض المحتلة من دون ممارسة السيادة، حيث أن السيادة تكمن لدى الدولة المحتلة والشعب تحت الاحتلال.

وعليه، يمثل القرار الإسرائيلي بحظر عمل وكالة "الأونروا" في الأراضي الخاضعة لسيطرتها والتي تمتد إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، ومنع مسؤوليها من التواصل مع الوكالة، انتهاكاً صارخاً ووقحاً لسيادة الشعب الفلسطيني، ولحقوق دولة فلسطين وفق مبادئ القانون الدولي وفي مقدمتها القانون الدولي الإنساني، بالإضافة إلى كونها خطوة إضافية على طريق تصفية القضية الفلسطينية، وفي مقدمتها حق اللاجئين في العودة.

كما أن إصدار إسرائيل مثل هذا القانون وتطبيقه في الأراضي الفلسطينية المحتلة، خصوصاً في أعقاب الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية بشأن عدم قانونية الاحتلال، يكرس ممارسات كولونيالية تهدف إلى فرض وقائع جديدة على الأرض، ويعكس التجاهل التام لدولة الاحتلال لقرارات الشرعية الدولية، والنابع من غياب المساءلة لانتهاكات القانون الدولي وحقوق الإنسان واستمرار إفلاتها من العقاب للجرائم الدولية التي ترتكبها.

هناك تداعيات لقرار الاحتلال استهداف "الأونروا"، فعلى المدى القريب، فإن استهداف مقرات ومرافق "الوكالة، سواء في غزة أو في شمال الضفة الغربية يُعد استهدافاً مباشراً للأعيان المدنية، وعليه، يشكل جريمة حرب وفق القانون الدولي، كما أن الهجمات على منشآت "الأونروا"، وهي مؤسسات تابعة للأمم المتحدة، تمثل إسقاطاً للحماية الإضافية التي يوفرها القانون الدولي الإنساني لهذه المؤسسات.

إن القرار الإسرائيلي لا يتعارض فقط مع القوانين الدولية، بل ينتهك أيضاً الإجراءات التي نصت عليها محكمة العدل الدولية لضمان وصول المساعدات الإنسانية في غزة، ما يهدد بتفاقم الأوضاع الإنسانية بشكل كارثي، خاصة أن "الأونروا" هي الجهة الوحيدة القادرة بشكل أساسي على إيصال المساعدات من ناحية الموارد البشرية والأنظمة والبنية التحتية المدنية.

وفي سياق مشابه، فإن إغلاق مرافق "الأونروا" في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس، يهدد تقديم خدمات التعليم والصحة وغيرها للاجئين الفلسطينيين، وخاصة الذين يقطنون في الضفة الغربية.

القرار الإسرائيلي بشأن حظر "الأونروا" هو جزء لا يتجزأ من إطار الإبادة الجماعية، حيث يعمل الاحتلال على تقويض المؤسسات الدولية التي تُعنى بإيصال المساعدات الإنسانية إلى الفلسطينيين، ما يهدد حياة اللاجئين، فإسرائيل لا تكتفي باستهداف "الأونروا"، بل تمضي في تصعيد انتهاكاتها، من خلال استهداف المدنيين الفلسطينيين وارتكاب جرائم حرب ممنهجة.

أما على المدى البعيد، فهناك احتمال إغلاق مكاتب "الأونروا"، أو استبدال الوكالة بجسم آخر يخدم أهداف الاحتلال على عدد من المستويات.

إن إسرائيل تسعى لتصفية واحدة من أبرز القضايا المكونة للقضية الفلسطينية، وأهم ركائز تحقيق العدالة للشعب الفلسطيني، ألا وهي قضية اللاجئين، عبر إلغاء دور "الأونروا"، التي تُعد العنوان الرسمي لهذه القضية.

"الأونروا" تشكل رمزاً دولياً لحقوق اللاجئين الفلسطينيين، والمساس بها يعني استهداف البنية القانونية والمؤسسية التي تحمي حق العودة، وهذه الخطوة هي جزء من استراتيجية طويلة الأمد تهدف إلى إنهاء قضية اللاجئين بالكامل.

بناءً على ما سبق، إن التصدي لهذا القرار الإسرائيلي يتطلب عدة خطوات، منها: زيادة الدعم المالي الدولي لـ"الأونروا" في ظل الوضع الكارثي في غزة لضمان استمرار تقديم خدماتها للاجئين مع أخذ الحيطة لقطع المساهمات الأمريكية، الجهة التي تعتبر الممول الأكبر للوكالة، والتي من شأنها أن تستمر في ولاية دونالد ترامب الثانية وتشكيلة مجلس النواب الأمريكي القادم.

وكذلك يوجد ضرورة للضغط الدولي على إسرائيل لإلغاء هذه القوانين، مع التأكيد على ضرورة التزامها بالقانون الدولي، ولا بد من تعزيز الدور الرسمي الفلسطيني دولياً، وتعزيز العلاقات الثنائية مع المجتمع الدولي لدعم جنوب إفريقيا في قضية الإبادة الجماعية لدى محكمة العدل الدولية والانضمام إلى القضية، وللاستفادة من الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية بشأن عدم قانونية الاحتلال، وما يترتب على ذلك من التزامات دولية مثل قطع العلاقات وفرض العقوبات.

ولا بد من التأكيد كذلك، على أهمية السعي لتجميد عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة خاصة أن هذا القرار يقع ضمن نطاق صلاحيات الجمعية العامة للأمم المتحدة ولا يحتاج لموافقة من مجلس الأمن، حيث تواجه القضية الفلسطينية استخدام "حق" نقض الفيتو من قبل الولايات المتحدة الأمريكية لحماية دولة الاحتلال.

بالإضافة إلى ذلك، يجب الاستفادة من قرارات المحكمة الجنائية الدولية لاستصدار مذكرات اعتقال ضد رئيس وزراء الاحتلال بنيامين نتنياهو ووزير حربه السابق يوآف غالانت، والذي يمثل لحظة تاريخية في محاسبة المسؤولين الإسرائيليين الذين قاموا بارتكاب جرائم دولية، وذلك من خلال العمل المباشر مع الدول الأعضاء في نظام روما للمحكمة الجنائية الدولية لتنفيذ مذكرات الاعتقال وعزل المسؤولين الإسرائيليين.

وفي النهاية، هناك دور هام لمؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني التي بإمكانها أن تسهم في مساءلة ومحاسبة الاحتلال الإسرائيلي، سواء عبر تفعيل دورها في مواجهة هذه التحديات، من خلال تعزيز علاقاتها مع المؤسسات الدولية من أجل الضغط على حكومات الدول المختلفة لفرض عقوبات على إسرائيل، وانضمام تلك المؤسسات إلى ائتلافات دولية لمراقبة المحكمة الجنائية الدولية، وتنفيذ فعاليات ضاغطة لتسريع إجراءاتها القانونية.

طاقم عمل مؤسسة مفتاح

@miftahpal

www.miftah.org